

## منشور عـ19/2004ـدد

**الموضوع :** تذكير بشأن تسليم الشهادات الطبية اللازمة للحصول على رخصة  
سياقة أو تجديدها .

عملا بمقتضيات الأمر عدد 142 لسنة 2000 والمؤرخ في 24 جانفي 2000  
المتعلق بضبط أصناف رخص السياقة وشروط تسليمها وصلوحيتها وتجديدها ، وطبقا  
لأحكام القرار المشترك بين وزير يري تكنولوجيا الاتصال والنقل والصحة العمومية المؤرخ  
في 16 أوت 2002 والمتعلق بضبط قائمة حالات الإعاقات البدنية والأمراض التي تتطلب  
تهيئة خاصة للعربات و/ أو حمل واستعمال السائق لألات و أعضاء اصطناعية ، وكذلك  
الحالات الأخرى من الإعاقات البدنية الخاصة التي تستوجب رأي اللجنة المختصة المشار  
إليها بالفصل 12 من الأمر المذكور وتأكيدا على ما ورد بالمنشور عدد 17 المؤرخ  
في 7 أفريل 2003 الصادر عن وزير يري تكنولوجيا الاتصال والنقل والصحة العمومية  
والموضح للجوانب العملية لتطبيق هذا القرار ، فإني أذكر بما يلي :

**1- وجوب اعتماد في كل الحالات أنموذج الشهادة الطبية الوارد بالملحق عدد 2  
المصاحب للقرار المشار إليه أعلاه .**

**2- ضرورة اطلاع الطبيب واعتماده على القائمة الواردة بالملحق عدد 1 لنفس  
القرار عند تعميمه الشهادة الطبية بعد فحص المترشح للحصول على رخصة سياقة  
وبناء على نتائج الفحوص الطبية وعند الإقتضاء التحاليل التكميلية وكذلك تصريح  
المعني بالأمر بخصوص حالته الصحية.**

**3- وجوب تعميم الشهادة الطبية بكامل الدقة والوضوح من طرف الطبيب المباشر  
شخصيا.**

ونظرا لما يكتسبه هذا الموضوع من أهمية بالغة خاصة في مجال الوقاية من حوادث الطرقات ، فإني أؤكد مجددا على احترام كل الإجراءات والترايب المنصوص عليها بهذا المنشور من طرف الأطباء عند تسليمهم كل شهادة طبية للحصول على رخصة سياقة أو لتجديدها .

وزير الصحة العمومية

الامضاء : الحبيب مبارك

المرسل إليهم :

- أعضاء الديوان
- المديرون العامون ومديرو الإدارة المركزية
- المديرون الجهويون للصحة العمومية
- المديرون العامون للمؤسسات العمومية للصحة ومديرو المراكز والمعاهد والمستشفيات الجهوية والمحلية ومجامع الصحة الأساسية
- رئيس المجلس الوطني لعمادة الأطباء
- رئيس الغرفة الوطنية للمؤسسات الصحية الخاصة .